الجملة التفسيرية وقفات آنية ووكفات بيانية

Interpretative phrase

د. محمدن بن أحمد بن المحبوبي*
المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية
انواكشوط - موريتانيا
mahbouby63@yahoo.fr

تاريخ الوصول 09 01 .2022 تاريخ القبول 28 02. 2022. تاريخ النشر 2022/04/25

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى أن يقدم الجملة التفسيرية في ثوب جديد ينفض الغبار عن هذه الجملة ويدفع بعض اللبس المرتبط بها وينظر إليها نظرة مرنة تنصف رأي القدماء وتبارك موقف المعاصرين في نهج يبرز أوجه التقارب والتلاقي بين هؤلاء وأولئك.

والبحث إلى جانب ذلك يقترح لهذه الجملة بعض الوظائف الإعرابية الموازية للتفسير مصرحا أن كثيرا من الجمل التي اعتبرها القدماء تفسيرية لا محل لها من الإعراب يمكن أن تتردد بين التفسيرية والحالية أو بين التفسيرية والبدلية، أو بين التفسيرية والمفعولية.

كما قدم البحث لهذه الجملة عددا من المعاني محاولا في الوقت نفسه أن يبرز الفروق الأساسية بينها وبين الجملة الواقعة بدلا، فمن المعلوم أن هاتين الجملتين تتقاطعان في استجلاء دلالات الإيضاح والتبيين لذلك يلزم الاعتناء بهذا المستوى حتى يرتفع ما بين هاتين الجملتين من اللبس ويزول ما بينهما من الغموض. وقد انتهى البحث إلى أن التفسيرية تقوم بالأساس على الإيضاح والبيان غير أنها مع ذلك يمكن أن تقع في دائرة التردد بين التفسير وبعض الوظائف الإعرابية الأخرى مما يجعلها ذات حمولة أسلوبية مرنة تهيئها لأن تكتسب في بعض الأحيان إعرابا ثانيا يختلف باختلاف المشروح والمفسَّر.

الكلمات المفتاحية: الجملة – التفسيرية – الجمل التي لا محل لها من الإعراب

Abstract

The present research endeavors to clarify some confusion related to the interpretative phrase; its adopted the point of view of ancients about this question. This study develops a theorization we hope it could be exhaustive and interesting, particularly in its aspect related to the possibility of having many analytical functions, conserving its original meaning. All following a method that deepens remarks indicating that such phrase may have an analytical function in many stylistic contexts. Thus, we should have a double viewpoint for this phrase: in its first level, it plays an indicative and explicative function, in other level it plays a grammatical and analytical function that coaxes the original sens and identifies with it. So many of its examples mentioned in the holy Koran and in many arab poetry texts no goe out often

* المؤلف المرسل

from the circle of hesitancy between explicative and circumstantial qualifier or interpretative and apposition or between interpretative and object.

Key words: phrase - interpretative- phrases without analytical functions

1. مقدمة:

يحسن التذكير في فاتحة هذا الجهد بأهمية إعراب الجمل إذ من خلاله يتم التعاضد بين البناء الإسنادي والمحمول الدلالي، فتلتحم التراكيب النحوية بالمعاني السياقية ليأتلف منهما نسيج لغوي رفيع لا يهتك ستر مضمون النصوص إلا من خلاله، ولا يكتمل إدراك المقصود إلا بتفيئ ظلاله.

لذلك أردنا أن نتلبث يسيرا مع الجملة التفسيرية لما لها من أثر بالغ في البيان والإيضاح وبصمات جلية في الإمتاع والإيناس. فهي من الجمل ذات الاستقلال الدلالي والامتناع عن المحل الإعرابي، وقد نالت بعض العناية من قبل النحاة قديما وحديثا، فأردنا في هذا المقام أن ندفع عنها بعض ما تشكو من أليم الجراح، متلبثين مع جهود من تسابقوا يرصعون درس الجمل بما لها من جميل الوشاح. فماذا عن هذه المفسرة حدا وتعريفا وبنية وتصنيفا، وحضورا في التراث وتأليفا، ودلالة ومضمونا، ووظيفة وإعرابا؟

ذلك ما يسعى هذا الجهد إلى إيضاحه موصلا للناس القول من خلال المحاور الآتية:

2. الموضوع طرح للإشكال وإنارة للدروب:

ونسعى خلال هذا المحور إلى أن نقدم مهادا نظريا يعرف بالموضوع ويحدد ملامحه حتى يتضح أمره ويستبان المقصود منه، وسنعرض لذلك من خلال مسألتين أولاهما تهتم بمناقشة العنوان واستنطاق وحداته المعجمية، وثانيتهما تعمل على تأصيل الموضوع وإبراز محدداته اللغوية.

1.2. العنوان مناقشة وتحليل

إن عنون هذا الموضوع يتأسس على ثلاثة تركيبات نحوية، أولها "الجملة التفسيرية" وقد شغل وظيفة المبتدأ، وثانيها "وقفات آنية" وقد غطى جانب الخبر، في حين كشف التركيب الثالث "وكفات بيانية " عن دلالة العطف والبيان، فالتركيب الأول هو نواة الموضوع وأساسه، إذ يدعونا إلى الحديث عن إحدى الجمل غير ذات المحل الإعرابي القائمة على إيضاح ما سبقها وكشف معناه وإبراز دلالته، لذلك فإننا سنفردها بوقفة خاصة.

أما التركيب الثاني "وقفات آنية" فهو مؤلف من كلمتين أولاهما "وقفات" جمع وقفة وهي اسم مرة من وقف، يقف وقوفا قام من جلوسه، ووقف سكن بعد المشي[1]. والمقصود بالوقفة هنا التأمل وإعادة النظر. وثانيتهما "آنية" نسبة إلى الآن، وهو الوقت والحين، والمقصود بها في هذا المقام التلبث القليل، الذي لا يعدو أن يكون مجرد لمحة خاطفة، أشبه ما تكون بالحديث المستعجل أو القدير المعجل.

ويأتي التركيب الثالث "وكفات بيانية" مؤلفا من وحدتين معجميتين أولاهما "وكفات" جمع وكفة، اسم مرة من وكف الماء يكف وكفا ووكيفا ووكفانا، سال وقطر قليلا قليلا، ووكف البيت بالمطر تقاطر سقفه، ووكفت العين الدمع أسالته[2]. وثانيتهما "بيانية" نسبة إلى البيان وهو الكشف عن المراد من خلال "أصول وقواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق يختلف بعضها عن بعض في وضوح الدلالة على نفس ذلك المعنى"[3]، ومقصودنا منه ذلك المنطق الفصيح ذو البلاغة والإبلاغ، الذي يجمع بين الإثارة والإفادة.

والمراد من العنوان جملة هو مناقشة عدد من الإشكالات النحوية المتعلقة بالجملة التفسيرية مع التنبيه إلى بنيتها ومكوناتها، وإبراز منزلتها في لحمة الخطاب، وأثرها في إحكام بناء النص، إذ تكسب القول مسحة جمال وزيادة بيان آخذة بألباب القراء وأفئدة السامعين.

2.2. الجملة التفسيرية مقاربة وتأصيل:

وفي هذا المستوى نقف يسيرا مع التركيب النعتي "الجملة التفسيرية" بوصفه لب الموضوع ولحمته وسداه، فالجملة لغة تدل على الجمع والتنسيق، يقال أجمل الشيء جمعه عن تفرقة والجملة جماعة كل شيء بكماله، ويقال لكل جماعة غير منفصلة، جملة. قال تعالى: ﴿وقالوا لولا نزل هذا القرآن جملة واحدة﴾ [سورة الفرقان: 32] أي دفعة واحدة[4].

ويمكن أن نتخذ من هذا المعنى اللغوي معبرا إلى المعنى الاصطلاحي لنخفف من حدة الخلاف الواقع بين النحاة في تحديد مفهوم الجملة، إذ يجعلها بعضهم مرادفة للكلام مرتبطة بالإفادة واكتمال المعنى، في حين يعتبرها آخرون مجرد مركب إسنادي لا علاقة له بالمعنى، ولا باكتمال الدلالة. وبغض النظر عن هذا التباين في وجهات النظر، بشأن تحديد مفهوم الجملة نخلص إلى القول – مع أحد المعاصرين – إن الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، فهي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع أو المتلقي[5]، وبالتالي فهي ذات صلة وثيقة بتمام الفكرة واكتمال المقصد وحصول الفائدة.

أما "التفسيرية" فهي مصدر صناعي مؤلف من المصدر "التفسير" وياء النسبة وتاء التأنيث "ية" فالتفسير مصدر فسر القول إذا بينه وأوضحه، قال تعالى: ﴿**ولا يأتونَكَ بمَثَلٍ إلّا جِئْنَاكَ بالحَقِّ وأحْسَنَ تَفْسيرا**﴾ [سورة الفرقان: 23]، أي أحسن بيانا وتفصيلا. والتفسير مصدر فسر بتشديد السين، مضاعف فسر بتخفيفها، "والتضعيف فيه ليس للتعدية، بل هو للدلالة على التكثير إشارة إلى ما يعانيه المفسر من كد الفكر لتحصيل المعاني الدقيقة، ثم اختيار أنسب الألفاظ لتأديتها للمعنى المقصود"[6]. أما الفسر بالتخفيف فمصدر فسر، وكلاهما في اللغة بمعنى الإبانة والكشف، قال في القاموس الفسر الإبانة وكشف المغطى كالتفسير والفعل كنصر وضرب[7]. وقال في اللسان الفسر البيان، والتفسير مثله، ثم قال الفسر كشف المغطى والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل، وفسر آيات القرآن الكريم وضح ما تنطوي عليه من معان وأسرار وأحكام[8].وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ/791م) التفسير بيان وتفصيل للكتاب، والتفسير على وزن تفعيل من الفسر، وفي اشتقاقه قولان، الأول أنه مأخوذ من التفسرة، وهي اسم لماء الإنسان الذي ينظر فيه الأطباء ويستدلون بلونه على صحة البدن من مرضه، قال الزمخشري (ت 538هـ 1144م)، كل ما ترجم عن حال شيء فهو تفسرته، والثاني أنه مقلوب سفر إذ يقال أسفر الصبح إذا أضاء[9]. "فالتفسير يستعمل في الكشف الحسي كما يستعمل في الكشف المعنوي واستعماله في الأخير أكثر، من استعماله في الأول"[10].

ويمكن القول إن المعنى الاصطلاحي للتفسيرية غير بعيد عن هذين المعنيين فهي تزيل ما في الجملة المفسرة من غموض، وما يكتنفها من إشكال، معينة المعنى المراد، فوظيفتها شبيهة بوظيفة التفسير الكبرى، غير أنها اختصت عنه بميزة، ذلك أن التفسيرية تكون من إنشاء المرسل نفسه، يضمنها كلامه حين يشعر أن المتلقي بحاجة إلى إيضاح لاستدامة عملية التواصل، واستكمال مقتضيات التخاطب والحوار.

ولعل من أقدم تعريفات هذه الجملة ما سطره ابن مالك (ت 672هـ 1274م) حين قال: الجملة التفسيرية هي الكاشفة لحقيقة ما تليه مما يفتقر إلى ذلك[11]. ووافقه في هذا التعريف أبو حيان الأندلسي (ت745هـ 1344م) والمرادي (ت 749هـ

1348م) ولم يبتعد ابن هشام (ت 761هـ 1360م) عن سياق هذا التعريف كثيرا، غير أنه أضاف إليه قيدا يضبطه فقال في كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب: "هي الكاشفة لحقيقة ما تليه وليست عمدة"[12]، في حين أنه قدم هذا القيد في كتابه المغني حيث قال: "هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه"[13]. ولم يضف المحدثون تعريفات تباين ما ذهب إليه المتقدمون بل إننا نجد أحدهم يكرر تعريف ابن هشام المتقدم نفسه، منتهيا إلى أن التفسيرية فضلة، ولا يعني ذلك جواز الاستغناء عنها، ولا حذفها ولا سيما إذا كانت تفسر محذوفا[14].

كما أشار جمع من المعاصرين إلى أنها: "هي التي توضح معنى مبهما قبلها، أو تفصل معنى مجملا ورد في الجملة التي قبلها نحو قولك: الناس للناس أي يخدم بعضهم بعضا، وقولك الكتاب غزير الفوائد أي يعلمك ويسليك"[15].

ونجد أحدهم يعول على البعد الدلالي لهذه الجملة مبينا تأثيرها البلاغي، مصرحا أنها ذات: "وظيفة معنوية في الكلام فهي تكشف عن حقيقة ما تليه، ويعني هذا أنها تقع في سواء القول للبيان والتفصيل، كأن يكون الكلام قبلها موجزا جدا لا يفي بالغرض والمعنى التام، أو أن المتكلم جنح لتوضيح ما لم يوضحه قبلها، وهذا ضرب من ضروب البلاغة العربية، كما في قوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء﴾ [البقرة: 214]. فإن جملة مستهم البأساء تفسير لـ"مثل الذين خلوا"[16].

ونتوج هذه التعريفات بما انتهى إليه أحد المعاصرين من أن التفسيرية هي: "المركب الإسنادي المتسم بالإفادة المعنوية مشروطا فيها الإيضاح لمبهم في جملة سابقة، سواء كان الإبهام ناتجا عن استغلاق دلالة مفردة ما، أم عن إبهام دلالة الجملة مجتمعة (...) فجملة التفسير هي المرادف المعنوي لما تفسره إذ أنها تقتضي التعبير عن مدلول ما بصياغة تعبيرية جديدة، فيتعاور بذلك دالان على مدلول واحد بقصد كشف المعنى وإيضاحه[17].

وبذلك نعلم أن التفسيرية هي الكاشفة بمفهومها ومنطوقها حقيقة متقدمها، مقترنة بحرف التفسير أو منه مجردة، منسكبة في قوارير برفيع البيان ممردة، وذلك رفعا للإبهام ودفعا للتوهم، واستكناها لأعماق النفوس واستجلاءً لبواطن الشعور ليندفع الغموض والإجمال، ويستكمل البيان والإيضاح.

3. التفسيرية وتعدد الأنواع والضروب:

وفي هذا الجانب سنعرض للجملة التفسيرية من خلال مستويين أولهما يوصل للناس القول في التفسيرية المعتمدة على الروابط والأدوات، وثانيهما يعرض للحديث عن التفسيرية المجردة من الوسائط والقنوات:

1.3. التفسيرية المقترنة بالروابط والأدوات:

ونعني بها تلك الجمل التي تفسر ما تقدمها وتكشف حقيقة أمره اعتمادا على حرف من حروف التفسير أو أداة من أدواته، على نحو ما يتضح في ما يأتي:

* "أنْ": المفتوحة الهمزة والساكنة النون وهي من أشهر حروف التفسير وأكثرها تداولا. ويجيء هذه الأداة مفسرة شروط، فصلها النحاة في كتبهم منها أن تتقدمها جملة تامة المعنى، وأن تتضمن تلك الجملة فعلا فيه معنى القول من دون حروفه، لأنه لو صرح بفعل القول لتمحضت الجملة بعده للحكاية، وقد تحدث ابن يعيش (ت 643هـ 1245م)، عن هذه الأداة مبينا طبيعتها وموقعها من التركيب يقول: «وأما "أن" المفسرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك: ناديته أن قم، وأمرته أن اقعد، وكتبت إليه أن ارجع[18]، وبذلك فسر قوله تعالى: ﴿**وانطلَقَ المَلأُ مِنهُم أنِ امْشوا واصْبِروا على آلِهَتِكم إنَّ هذا لشَيْءٌ يُرَاد**﴾ [ص: 6]». فليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف عليه، بل الاستمرار على الشيء[19].

ومن ضروب التفسيرية الواقعة بعد "أَنْ" ما ورد في قوله تعالى:﴿**مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ** ﴾ [المائدة:117]، قال الزجاج (ت 311هـ 923م) «"أن" بمعنى "أي" وهي تفسير "**أَمرْتَني**"»[20]، وجملة: "أن اعبدوا الله" تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

وقد أورد ابن هشام (ت 761هـ 1360م) للأداة "أنْ" جملة من المعاني عد من بينها التفسير، وساقه في المرتبة الثالثة من مراتب معاني هذا الحرف يقول: "الثالث أن تكون – يعني أن- مفسرة بمنزلة "أي" نحو: ﴿**فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا** ﴾[21]، ثم تبع الكوفيين في إنكار "أن التفسيرية قائلا: "وهو عندي – يعني إنكار التفسير- متجه، لأنه إذا قيل "كتبت إليه أن قم" لم يكن "قم" نفس كتبت، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: "هذا عسجد أي ذهب، ولهذا لو جئت بـ "أي" مكان "أنْ" في المثال " لم تجده مقبولا في الطبع"[22].

* **"أي"**:

وهي حرف تفسير يكشف دلالة المفرد كما في قولك: صليت صلاة الشاهد أي صلاة المغرب، وطفت بالكعبة أي بالبيت الحرام"، فترد بين مترادفين يكون الثاني منهما أشهر من الأول، وأوضح في الدلالة وقد اختلف في إعراب ما بعدها فذهب الكوفيون إلى أنها حرف عطف، وما بعدها منسوق على ما قبلها، في حين ذهب ابن هشام (ت 761هـ 1360م) إلى أن ما بعدها عطف بيان أو بدل، ورد على الكوفيين قائلا: "لأننا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه"[23].

وقد تقع هذه الأداة تفسيرا للجمل وإيضاحا لدلالتها، ومن أمثلة ذلك قولنا: خلق الإنسان طُلَعة أي ركز في طبعه حب الاستطلاع والاستكشاف، ومن أمثلة ورودها في الشعر ذلك البيت اليتيم الذي تكرر وروده في كثير من المدونات النحوية وهو قول الشاعر [24]:

وتـــــرميني بـــــالطرف أي أنـــــت مـــــذنب وتقلينـــــني لكـــــن إيـــــاك لا أقلـــــي

فجملة "أي أنت مذنب" هي تفسير لمعنى "ترميني بالطرف"، لأن الرمي بالطرف هو نظر الغضبان ولا يكون ذلك إلا عن ذنب، ويشترط في هذه الأداة أن تقع بين جملتين كل منهما تامة مستغنية بنفسها عن الأخرى، والثانية تفسير لمعنى الأولى[25]، ولم ترد هذه الأداة في الذكر الحكيم مطلقا. وقد ينوب عن "أي" فعل "أعني" أو ما تصرف عنه، واستعمال ذلك متداول بكثرة في الخطابات المعاصرة.

* **"أنَّ"**: المفتوحة المشددة النون، ولم يعدَّ جمهور النحاة هذه الأداة من أحرف التفسير لأنها حرف مصدري ولعل أقدم إشارة إلى أدائها وظيفة التفسير كانت مع الفراء (ت 207هـ 822م). وقد ظهر اعتبار هذه الأداة مفسرة مع بعض المعاصرين، وخاصة الشيخ الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ 1973م) الذي قال بوقوعها تفسيرية وجعل لها من الشروط ما لـ"أنْ" المفسرة، حيث يقول: وأرى أن الحرف "أنَّ" المفتوحة الهمزة المشددة النون إذا وقعت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه تكون مفيدة للتفسير مع التأكيد ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[26]. ومن أمثلة ورودها في القرآن مفسرة قوله تعالى: ﴿**إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُم فاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِنَ المَلَائِكَةِ مُرْدَفِين**﴾ [الأنفال: 9]. وكذلك قوله جل من قائل: ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ** ﴾ [آل عمران: 39]. فـ "أنَّ" في هذه الآيات جاءت للتفسير[27].

ومن هذا الضرب أيضا قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ **ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ** دَابِرَ **هَٰؤُلَاءِ** مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: 66]، فقوله: "أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين" هو تفسير الأمر الذي قضي.

* **إذا:** لم يذكر جمهور النحاة هذه الأداة ضمن أدوات التفسير لأنها ظرفية في حين ذهبت قلة منهم إلى أنها تؤدي وظيفة التفسير فقال أحدهم: "واعلم أنهم يفسرون بـ"إذا" كما يفسرون بهذين الحرفين يعني "أي" و"أن" نحو: عسعس الليل إذا أظلم، فيكون أظلم تفسيرا لـ"عسعس" بـ"إذا"[28].

فهي إذا تضمنت معنى "أي" التفسيرية تكون حرف تفسير، وإذا لم تتضمنه تبقى على ظرفيتها[29]. وذلك ما نبه إليه أحد المعاصرين منتهيا إلى أن حصر معنى هذه الأداة في الظرفية ليس مطلقا فقد ذهب الكوفيون إلى أن "إذا" حرف وقد وافقهما في ذلك ابن مالك (ت 672هـ 1274م) وابن هشام (761هـ 1360م)، وعليه فيجوز أن تكون "إذا" مفسرة في طائفة من السياقات[30].

2.3. التفسيرية المجردة من الوسائط والقنوات:

وهي التي تكشف حقيقة ما تقدمها من غير واسطة ولا اقتران بحرف تفسير، معتمدة استجلاء المعنى وإيضاح الدلالة في أسلوب من الإثارة والتشويق نحو قولك: هل أدلك على السعادة: تحافظ على الصلاة على وقتها وفي الجماعة، فقد جاءت جملة "تحافظ على الصلاة" مفسرة لطريق السعادة ومبينة له.

ومن أمثلة هذه الجمل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا **هَـلْ هَـذَا** إِلَّا بَشَرٌ مِّـثْلُكُمْ ﴾[الأنبياء: 3]، فجملة الاستفهام ﴿ **هَلْ هَذَا** إِلَّا بَشَرٌ مِّـثْلُكُمْ ﴾ مفسرة للنجوى لا محل لها من الإعراب، لأنها فسرت النجوى التي أسرها الذين ظلموا، والكلام الذي تناجوه وأسروه هو: ﴿**هَلْ هَذَا** إِلَّا بَشَر﴾[31].

ومن الجمل التفسيرية التي لم تعتمد على الروابط والقنوات قوله تعالى: ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون﴾ [آل عمران: 59]، فجملة ﴿**خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ**﴾ جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب لأنها فسرت الجملة السابقة، قال ابن هشام (ت 761هـ 1360م): ﴿**فَخَلَقَه**﴾ وما بعده تفسير لـ﴿**مَثَلَ آدَم**﴾، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون، بل باعتبار المعنى، أي أن شأن عيسى عليه السلام كشأن آدم عليه السلام في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد من أبوين[32].

ومن أمثلة هذه المفسرة أيضا قوله تعالى: ﴿ **هَلْ** أَدُلُّكُمْ **عَلَىٰ تِجَارَةٍ** تُنجِيكُم **مِّنْ** عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [الصف: 12]، فجملة ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ تفسير للتجارة المنجية من عذاب الله وهي لا محل لها من الإعراب ولم تقترن بأي أداة.

4. التفسيرية وإشكال الإعراب بين الإشراق والغروب:

في هذا المحور نودّ أن نعرض لإعراب هذه الجملة بين الإهمال والإعمال، لذلك أوردنا الحديث عنها في هذا المستوى تحت عنوان: "إعراب التفسيرية بين الإشراق والغروب" ونقصد بـ "الإشراق" رأي أولئك الذين يذهبون إلى أن هذه الجملة يمكن أن تشغل وظيفة إعرابية ما، ونعني بـ "الغروب" موقف أولئك الذين ينتهون إلى أن هذه الجملة لا يمكن أن تشغل أي وظيفة إعرابية.

وقبل أن نفصل القول في هذا الإشكال يحسن بنا أن نفرق بين نوعين من التفسير، أولهما يتصل بإعراب المفردات ويرتبط أساسا بباب الاشتغال. أما ثانيهما فذو صلة بإعراب الجمل ومعانيها، فالتفسير في باب الاشتغال يعنون به تقدير فعل من لفظ الفعل الذي اشتغل عن المعمول بضميره. وبذلك نعلم أن ما يجري في باب الاشتغال وإن جعله بعضهم من هذا الباب لا علاقة له بتفسير الجمل[33]، لأن هذا الأخير يقوم على إيضاح الإبهام وزيادة البيان وقد تفطن لذلك ابن هشام (ت 761هـ 1360م) بحسه المرهف حيث صرح "أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة، وإن حصل فيها تفسير"[34]. وأما التفسير في باب الجمل فيقصد به كشف الجملة المفسرة معنى قبلها من غير إعادة للَّفظ.

ويمكن في هذا المقام أن نتحدث عن موقفين مختلفين يعرضان لإعراب هذه الجملة، أحدهما يدرج هذه الجملة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ويمثل رأي الجمهور، وثانيهما يسعى إلى أن يقرب هذه الجملة في بعض السياقات من قائمة الجمل التي لها محل من الإعراب. وهو يعبر عن رأي ثلة من النحاة قليلة.

1.4. التفسيرية تشبث بالأصل وارتباط بالأتراب:

ونقصد بهذا العنوان رأي الجمهور الذي يذهب إلى أن هذه الجملة ينبغي أن تبقى مع أترابها في دائرة الجمل التي لا محل لها من الإعراب فمن المعلوم أن الأصل في الجمل عموما أن تكون مكتملة المعنى وأن لا يكون لها محل من الإعراب لاستحالة تأويلها، بالمفرد، غير أن هذا الرأي بحاجة إلى شيء من التمحيص وإعادة النظر وذلك ما نسعى إلى مناقشة، بعض إشكالاته في هذا المحور من خلال مستويين هما:

1.1.4. مستوى التماسك والانتظام:

وخلال هذا المستوى نشير إلى أن النحاة أجمعوا على أن الأصل في الجملة أن لا يكون لها محل من الإعراب فالنحاة القدامى يذهبون إلى أن العامل النحوي لا يعمل في الجمل لأن المعمول فيه يجب أن يكون اسما تؤثر فيه العوامل ويؤدي الإعراب فيه معنى ما. ولما كانت الجملة غير قابلة لظهور علامات الإعراب جعلت العلة في إعرابها حلولها محل المفرد.

لذلك فإن إعراب الجمل يرتبط عند جمهور النحاة بإمكانية تأويلها بمفرد فإذا أمكن تأويل الجملة بمفرد فإنها تحل محله، وتنال ما له من إعراب وتشغل وظيفته رفعا ونصبا وجرا وجزما وهذا ما يسميه النحاة الإعراب بالمحل، فقولنا: جملة في محل رفع، هو على حذف مضاف ومعنى ذلك في محل ذي رفع، أو ذي نصب، أو ذي جزم، أو ذي جر، "فمعنى قولهم مثلا هذه الجملة في محل رفع أنه لو كان المفرد في محلها لكان مرفوعا"[35]، فالجمل تعرب بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية، فكل جملة أدت معنى نحويا يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد. وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الإعراب، وهذا ما أوضحه ابن هشام (ت 761هـ 1360م) في مفتتح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الإعراب حيث يقول: «وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل»[36]. ونطالع في المؤلفات المتعلقة بنحو الجمل حضورا للجملة التفسيرية ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وقد تجلى ذلك في عدد من الأنظام رغب مؤلفوها في تيسير للحفظ وتسهيلها للتداول، من ذلك مثلا بيت مشهور جمع فيه صاحبه هذه الجمل جمعا طريفا يعتمد التمثيل، إذ ساق لكل جملة مثالا، يقول[37]:

آليـــــت أي أقســـــمت والقســـــم بـــــر لـــــو تـــــاب مـــــن عصـــــى لعـــــز وانتصـــــر

فهو يشير بقوله "آليت" إلى الجملة القسمية والجملة الابتدائية، وبقوله "أي أقسمت" إلى الجملة التفسيرية، وبقوله "والقسم بر" إلى الجملة الاعتراضية، وبقوله "لو تاب" إلى جملة الشرط، وبقوله "عصى" إلى صلة الموصول، وبقوله: "لعز" إلى جواب الشرط، وبقوله: "وانتصر" إلى الجملة المعطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. فتلك سبع جمل.

2.1.4. مستوى التهافت والانخرام:

وفي إطاره نذكر بأن القاعدة الآنفة الذكر والمتعلقة بامتناع إعراب الجمل لامتناع تأويلها غير مسلمة، فهي على الرغم من أهميتها وتماسكها قد تنخرم. فالمبدأ القائل بلزوم التأويل في إعراب الجمل قد لا يستقيم في كل جملة، إذ تنقضه جملة جواب الشرط كما في المثال الآتي: إن تعمل فإنك رابح، فجملة "فإنك رابح" في محل جزم بإن الشرطية، لأنها جواب شرط اقترن بالفاء ومع ذلك فهي ليست من الجمل التي تقع موقع المفرد وهي نفسها تكون من الجمل التي لا محل لها من الإعراب إذا تجردت من الفاء، فقلت إن تعمل تربح[38].

وكذلك تنقضه جملة المفعول به بعد فعل القول نحو قلت لك سأصل رحمي، فجملة "أصل رحمي" لا يمكن أن يحل محلها مفرد، ولابد من الإسناد في مثل هذا التعبير لأن فعل القول لا ينصب إلا الجمل أو المفردات التي فيها معنى الجملة[39].

ويرى بعض الدارسين وجاهة الاكتفاء في جانب إعراب الجمل بتقدم عامل عليها. وذلك ما يدعو إلى التقليل من قيمة تأويل الجملة بالمفرد أو استبدالها به، واتخاذ ذلك سبيلا إلى إعرابها، ومنهجا لتحديد وظيفتها النحوية، فالأصل الذي يبدو وجيها في إعراب الجمل أو عدم إعرابها هو مجيء عامل ما قبلها، أو خلو الكلام منه، فإذا سبقت الجملة بعامل لم يستنفد عمله كان لها من الإعراب ما يقتضيه المقام نحو قولك: "ظننتك تقوم الليل"، فالفعل ظن ينصب مفعولين وضمير الكاف بعده مفعوله الأول، وجملة "تقوم الليل" مفعوله الثاني وبهذا يكون العامل قبل جملة "تقوم الليل" لم يستنفد عمله كاملا فانصب تأثيره على موضعها. أما إذا سبقت بعامل قد استنفد عمله وتأثيره فلا يكون لها محل من الإعراب نحو قولك: "جاء الذي تصدق" فجملة "تصدق" لا محل لها من الإعراب لأنها مسبوقة بعامل يؤثر في محلها، فليس قبلها من العوامل إلا الفعل "جاء" وقد استنفد في الاسم الموصول عمله[40].

2.4. التفسيرية تفتح والتقاء مع ذوات الإعراب:

وفي هذا المستوى نذكر بأن بعض النحاة القدامى تنبهوا إلى أن الجملة التفسيرية يمكن أن تشغل وظيفة إعرابية ما مقتربة من الجمل التي لها محل من الإعراب وملتقية معها. ومن أوائل الذين قالوا بذلك الزجاج (ت 311هـ 923م)، فقد صرح أثناء إعرابه لقول الله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ **ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ** دَابِرَ **هَؤُلَاءِ** مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: 66] ـ أن جملة ﴿ **أَنَّ** دَابِرَ **هَؤُلَاءِ** مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ في محل نصب بدل من قوله: ﴿ **ذَلِكَ الْأَمْرَ** ﴾، وهي مفسرة لمضمونه، ثم جاء بعده مكي بن أبي طالب ليؤكد هذه الحقيقة خلال إعرابه لقول الله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ **فِي** أَوْلَادِكُمْ **لِلذَّكَرِ مِثْلُ** حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]. إذ انتهى إلى أن جملة ﴿ **لِلذَّكَرِ مِثْلُ** حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ﴾، في محل نصب بـ ﴿وصِيكُمُ﴾ وهي تفسير لمضمونه، وقد سار على هذا النهج أبو علي الشلوبين (ت 645هـ 1247م). فذهب إلى أن جملة التفسير بحسب ما تفسره، فإن كان له موضع من الإعراب كان لها موضع وإلا فلا[41]. وقد أشار ابن هشام (ت 761هـ 1360م) إلى هذا الرأي مهونا من قيمته مصرحا أنه مجرد زعم، يقول: "قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره[42]، وقد مثلوا لوقوع الجملة التفسيرية في محل إعرابي بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: 9]. لأن وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾، لأن ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة، بل هو محذوف والجملة مفسرة له، وتقديره "خيرا عظيما أو الجنة"[43].

كما تناول الآية المتقدمة العنابي في رسالة "الحلل في الكلام على الجمل"، فعلق عليها بقوله: ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به، ولو صرح بالموعود به لكان في موضع نصب، فهذه الجملة المفسرة له في موضع نصب[44]. ونجد السيوطي (ت 911هـ 1505م) يبارك هذا الرأي فبعد أن يسوق ما اشتهر عن النحاة من أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب يستظهر رأي الشلوبين (ت 645هـ 1247م) ويقترح لهذه الجملة موقعين إعرابيين على الأقل، يقول: "والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور، وقال الشلوبين: إنه ليس على ظاهره، والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيرا له. فإن كان المفسر له موضع، فكذلك هي وإلا فلا ... وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي. وعليه فتكون الجملة – أي التفسيرية – عطف بيان أو بدلا"[45].

والأهم من ذلك أن التفسيرية كثيرا ما يقع التقاطع بينها وبين بعض الجمل التي لا محل لها من الإعراب فتكون ثمة احتمالات إعرابية موازية للتفسير ومسايرة له، فهنالك جمل تتعدد فيها الاحتمالات فيتردد المعربون في شأنها بين التفسير وبين عدد من الاعتبارات الإعرابية الأخرى، كالحال والبدل والمفعول به. فمن أمثلة التردد بين التفسيرية والحالية قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا النَّسِيءُ**

﴿ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ۚ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [التوبة: 45]. فالجملتان في قوله تعالى: ﴿ يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا ﴾ تحتملان التفسير على أنه تفسير لمضمون الضلال وتحتملان النصب على الحال من الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ويرى أحد الباحثين أن هاتين الجملتين قد ازدوجت وظيفتهما في هذا السياق[46].

ومن أمثلته أيضا قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ۚ وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ [الأحزاب: 13]. فقوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ جملة تحتمل التفسير على أنها إيضاح لمضمون قوله: تعالى ﴿ وَيَسْتَأْذِنُ ﴾ إذ إنّ قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَأْذِنُ ﴾ هو استئذان إلا أنه بطريق التلميح. وتحتمل هذه الجملة أن تكون حالا من الفاعل في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ﴾، والواضح أنها ازدوجت وظيفتها في هذا السياق فكشفت طبيعة الاستئذان وكيفيته، كما بينت في الوقت ذاته حال المنافقين في استئذانهم، فهو استئذان مقيد بحال كونهم قائلين: "إن بيوتنا عورة" ومعنى "إن بيوتنا عورة" إي غير محصنة فهي معرضة لسطو العداة والسارقين. والعورة في الأصل الخلل، وأطلقت على هذا المعنى من باب المبالغة[47]. ومن نماذج التردد بين التفسيرية والبدلية قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: 49]. فجملة ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾ موضع خلاف بين النحاة، إذ ذهب جمع منهم إلى أنها تفسيرية، فصلت الإجمال في قوله تعالى: ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾، إذ الذبح والاستحياء من جملة العذاب، وهما أشد أنواعه وطأة على النفس الإنسانية.

ومال فريق آخر إلى أنها تحتمل البدلية أيضا فهي بدل بعض من كل. وعلى كلا الرأيين فإن الجملة المصدرة بالمضارع "يذبحون" قد أدت وظيفة بيانية اتضح من خلالها ما أجمل وأبهم من العذاب في قوله: ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾[48].

ومن ضروب التردد بين التفسيرية والواقعة مفعولا به قول الله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: 11]. فجملة ﴿للذكر مثل حظ الانثيين﴾ تحتمل التفسير على أنها إيضاح لما أجمل في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ كما تحتمل أيضا المفعولية على أنها في محل نصب مفعول به لـ :﴿ يُوصِيكُمُ ﴾ الذي يمكن أن يضمن معنى يفرض عليكم.

فهذه الجملة قد اشتركت وظيفتها بين المفعولية والتفسير فأدت بذلك وظيفة نحوية ودلالية مزدوجة هي المفعولية والتفسير، وقد ألمح إلى ذلك مكي بن أبي طالب (ت 437هـ 1045م) إذ رأى أن جملة ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ مكونة من ابتداء وخبر، في موضع نصب تبيين للوصية وتفسير لها[49].

5. التفسيرية والبدلية تقاطع في الحظائر والزروب:

وخلال هذا المحور نود لو نعرض لبعض الأمور التي يمكن أن يتم من خلالها التفريق بين الجملة التفسيرية وبين الجملة الواقعة بدلا، فهاتان الجملتان متقاربتان إلى حد التشابه والالتباس، لدرجة تجعل المعرب يحار في أمرهما، فلا يستبين الفرق بينهما إلا بعسر ومشقة، لذلك أردنا في هذا المستوى أن نميّز بين ما لهاتين الجملتين من حظائر وزروب، وقد استخدمنا هذا التعبير سعيا إلى أن نجعل لكل واحدة منهما حظيرة أو زريبة تميزها وتختص بها، وذلك ما سنعرض له في هذا المقام مستعرضين جملة من الخصائص التي يمكن أن يتم من خلالها التفريق بين التفسيرية وبين الواقعة بدلا. وهذه الخصائص متنوعة منها ما يتعلق بالوظيفة والإعراب ومنها ما يختص بالدلالة والمعنى، ومنها ما يتصل بالصياغة والمبنى.

1.5. غياب الوظائف والإعرابات:

وفي هذا المستوى نذكر بأن الجملة التفسيرية في الأصل لا تشغل أي وظيفة إعرابية، فهي معدودة ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وذلك لاستحالة تأويلها بمفرد، فهذه السمة من سماتها الأساسية وصفاتها المميزة، لذلك سيقت هنا في الرتبة الأولى من رتب التميز والاختصاص. بينما الواقعة بدلا ذات محل إعرابي فلو أخذنا مثلا قول الشاعر[50]:

يـــا صـــاحبي فـــدت نفســـي نفوســـكما وحيثمـــا كنتمـــا لاقيتمـــا رشـــدا
إن تحمـــلا حاجـــة لي خـــف محملهـــا تســـتوجبا منـــة عنـــدي بهـــا ويـــدا
أن تقـــرآن علـــى أسمـــاء ويحكمـــا مـــني الســـلام وأن لا تشـــعرا أحـــدا

لوجدنا أن جملة "أن تقرآن" تعرب على أنها بدل من كلمة "حاجة" الواردة في البيت قبلها، لأنها يمكن أن تؤول بـ"قراءة السلام" وهذا فرق جلي بين الجملتين التفسيرية والبدلية، فالأولى غير مهيأة لأن تؤول ولا لأن تشغل — في الغالب الأعم – أي وظيفة إعرابية بينما الثانية ذات ترسخ في الإعراب، لذلك يمكن تأويلها بمفرد تظهر عليه علامات الإعراب.

2.5. إيضاح المبهمات والمجملات:

وفي هذا المستوى نذكر بأن الجملة التفسيرية ترتبط بالمفسر ارتباطا وثيقا، عاملة على إبرازه وكشف إبهامه، مبصرة المخاطب بالمقصود دافعة عنه بعض أوهامه. لذلك فهي من جهة إيضاح المبهم تختلف عن الواقعة بدلا، فهذه الأخيرة تعد نسخة طبق الأصل من المبدل منه، وصورة منه أخرى، لذلك فإن النحاة كثيرا ما يصرحون أن المبدل منه في حكم الطرح.

أما التفسيرية فهي قائمة في عمقها الدلالي وبعدها الإعرابي على كشف الغموض الذي يلف المفسر، وعلى دفع الإجمال الذي يلابسه ويلامسه.

فإذا كانت البدلية إعادة للمبدل منه بصيغة أخرى ولفظ مغاير فإن التفسيرية إيضاح للمفسر وشرح له، دون إعادة ولا ترديد، وبذلك يتجلى الفرق بين المبدل منه وبين المفسر في أن الأول واضح الدلالة والمعنى، فلا يحتاج إلى شرح ولا توضيح، وإنما يحتاج إلى إعادة وتكرار، أما الثاني فهو في الغالب مجمل مطلق، ذو كثافة دلالية تحتاج إلى شيء من التفصيل والبيان، ولنأخذ مثالا على ذلك الحديث الشريف الذي رواه أبو ذر رضي الله عنه قائلا: «إن ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور: يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم، قال: أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون، إن بكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة»[51].

فالواضح أن قول الصحابي "ذهب أهل الدثور بالأجور"، فيه عموم وإجمال، فجاءت جمل التفسير والتفصيل: "يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم" بيانا للعموم وتفصيلا للمجمل وإيضاحا للغامض.

3.5. الارتباط بالجمل دون المفردات:

وهنا نذكر بأن الجملة التفسيرية تمتاز عن الجملة الواقعة بدلا بارتباطها الوثيق بالجمل دون المفردات، فهي لا تفسر المفرد، وإنما تفسر الجملة، وهذه ميزة واضحة، فإذا كانت الواقعة بدلا ذات صلة بالمفرد إذ يبدل منها وتبدل منه فإن الجملة التفسيرية لا تتصف بشيء من ذلك، ولعل هذا ما جعلها تنحصر في نطاق ضيق مكتفية بتفسير الجمل دون المفردات، ولا ننسى أن ننبه إلى أن اللبس الواقع بين التفسيرية والبدلية، خاص بالتفسيرية المجردة من الروابط والأدوات، فهي بذلك التجريد تشبه البدلية كثيرا بل قد تلتبس بها، فمسألة الارتباط بالجمل دون المفردات تبدو من أبرز الفروق بين هاتين الجملتين. لذلك فإن جملا عديدة قد تقع على مفترق الطرق بين التفسير والبدل، ومع ذلك يترجح فيها جانب البدلية، من ذلك مثلا ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ من قوله

تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: 151]. فقوله ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ ففيه عدة إعرابات أولها أن ﴿أن﴾ بمعنى أي فالجملة تفسيرية، والثاني أن ﴿أن﴾ مصدرية وعلى ذلك يمكن أن تكون الجملة بدلا من ﴿ما﴾، ولا زائدة، أي حرم ربكم أن تشركوا، والثالث أن تنصب على الإغراء، والعامل فيها عليكم، والوقف على ما قبل عليكم. أي ألزموا ترك الشرك، والرابع أن تكون في محل رفع خبرا لمبتدإ تقديره المتلو أن لا تشركوا، أو المحرم أن تشركوا، و"لا" زائدة على هذا التقدير[52].

6. خاتمة:

وبالجملة فإن الآراء الواردة بشأن هذه الجملة تدعونا إلى أن ننظر إليها نظرة متبصرة تنصف القدماء وتستنطق ملاحظاتهم بحكمة وأناة، معمقة ما أشاروا إليه من إمكانية تقاطعها مع بعض الجمل ذات الوظائف الإعرابية، غير أنها مع ذلك كله تبقى محتفظة بدلالتها الأصلية القائمة على الإيضاح والبيان.

فليس لنا أن نبالغ في تقاطع هذه الجملة مع الجمل التي لها محل من الإعراب، كما فعل بعض المعاصرين ممن حاولوا أن ينسفوا ما تواتر عليه القدماء وترسخ في الواقع اللغوي، نعني القول بأن التفسيرية ليست ذات محل إعرابي. ومع ذلك تلزم إعادة النظر في شأن هذه الجملة على نحو من المرونة والتجوّز، بعيدا عن التعصب والتحيّز.

وقد سعينا خلال هذا الجهد إلى أن ننصف هذه التفسيرية فأثريناها بجملة من الاستنتاجات نأمل أن تكون مهمة ومفيدة، ولعل من أبرزها:

* تقديم تصور دقيق عن هذه الجملة يطلع القارئ على حيثياتها المختلفة، ويعرفها تعريفا يروم الدقة والشمول. ويستحضر جلي الأمثلة ورفيع النماذج.

* مناقشة الإشكالات الإعرابية المتعلقة بهذه الجملة؛ إذ هي في الأصل من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، غير أنها في سياقات نادرة قد تحتمل إعرابات أخر موازية للتفسير ومسايرة له، بل قد تلتقي مع بعض الجمل ذات المحل الإعرابي، آخذة وظيفة المفسَّر في منطق من الإعراب ذي النهج الميسر.

* السعي إلى تلمس بعض الفروق الأساسية بين التفسيرية وبين الواقعة بدلا حتى تتخذ كل واحدة منهما لنفسها دربا بأكنافه تتحرك وتسير، وزَربا بأرجائه تمتد على أرفع متكأ وألطف حصير.

ومما تقدم ننتهي إلى أننا يلزمنا أن ننظر إلى هذه الجملة نظرة مزدوجة تنطلق في المستوى الأول من استحضار وظيفتها الأصلية القائمة على الإيضاح والتفسير، وتنبثق في المستوى الثاني من الإقرار المبدئي بأن هذه الجملة في بعض نماذجها الواردة في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي كثير من نصوص الشعر العربي يمكن أن تقع في دائرة التردد بين التفسير والحال، أو بين التفسير والبدل، أو بين التفسير والمفعول به، كما قد تشغل وظيفة المفسَّر لتنتقل بذلك من مصفوفة الجمل التي لا محل لها من الإعراب إلى مصفوفة الجمل التي لها محل من الإعراب،، فهي ذات بعد تفسيري ثابت، كما هي ذات مرونة أسلوبية تهيئها لأن تكتسب في بعض الأحيان إعرابا ثنائيا يتنوع بتنوع المدعوم المؤَزَّر، ويختلف باختلاف المشروح والمفسَّر.

7. قائمة المصادر والمراجع

- المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم.
- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة 4، القاهرة 2008م.
- ابن قتيبة، مشكل إعراب القرآن، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.
- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1 1990م.
- ابن منظور، لسان العرب دار صادر دون تاريخ.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 2005.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، القاهرة، دون تاريخ.
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مصر مطبعة المدني، الطبعة الأولى 1987م.
- الزجاج، الإعراب المنسوب للزجاج. تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني 1969م.
- الزمخشري، أساس البلاغة، دار الفكر، دون تاريخ.
- عبد القادر لمهيري وآخرون النحو العربي من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر والتوزيع الدار التونسية للنشر والتوزيع، دون طبعة، تونس، دون تاريخ.
- العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي المكتبة العصرية بيروت ط 1، 2002.
- فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح الكويت ط1، 1978م.
- فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الحديثة، الطبعة الأولى، بيروت، 1983.
- الفراء، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
- الفيروزأبادي، القاموس المحيط، شركة القدس للنشر والتوزيع، ط 1، 2009.
- كريم ذنون داود سليمان الحريثي، الجملة التفسيرية في القرآن الكريم: رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم اللغة العربية بجامعة الموصل في العراق 2005.
- محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر تونس 1984م.
- محمد بن مصطفى القوجوي، شيخ زادة: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت–دمشق، 1995م.
- يحي بن محمد السوسي، شرح أرجوزة الإمام الزواوي، دار الرشاد الحديثة ط 1، 2003.

8. الهوامش

[1] – إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة 4، القاهرة 2008م مادة وقف.
[2] – المرجع السابق مادة وكف.
[3] – أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، شركة القدس، دون طبعة، القاهرة: 2009، ص: 184.
[4] – ابن منظور الإفريقى: لسان العرب، دار صادر، دون طبعة، بيروت دون تاريخ، مادة جمل.
[5] – كريم ذنون داود سليمان الحريشي: الجملة التفسيرية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم اللغة العربية بجامعة الموصل في العراق 2005 ص 8.
[6] – أحمد عمر أبو حجر: التفسير العلمي للقرآن الكريم، دار قتيبة للطباعة، الطبعة الأولى، دمشق 1995 ص 10.
[7] – مجد الدين الفيروزآبادى، القاموس المحيط، شركة القدس للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة 2009 مادة فسر.
[8] – لسان العرب مادة فسر.
[9] – الزمخشري: أساس البلاغة، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، دون تاريخ، مادة فسر.
[10] – التفسير العلمي للقرآن الكريم مرجع سابق ص 15- 16.
[11] – ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ط 1، الجيزة، مصر، 1990م ص 113.
[12] – محمد بن مصطفى القوجوي، شيخ زادة: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت–دمشق، 1995م ص 46.
[13] – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2005 ص 378.
[14] – فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الحديثة، الطبعة الأولى، بيروت 1983 ص 76.
[15] – عبد القادر لمهيري وآخرون: النحو العربي من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر والتوزيع، دون طبعة، تونس، دون تاريخ ص 208.
[16] – محمد خير الحلواني، المختار من أبواب النحو، مكتبة دار الشرق ط1، بيروت 1975م ص 139.
[17] – الجملة التفسيرية في القرآن الكريم: مرجع سابق ص 10 بتصرف يسير.
[18] – ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، دون طبعة، القاهرة، دون تاريخ 141/8.
[19] – مغني اللبيب مرجع سابق ص 38.
[20] – أبو إسحاق الزجاج: الإعراب المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة ابراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 1969م ص31.
[21] – المؤمنون 27.
[22] – مغني اللبيب مرجع سابق ص 37
[23] – مغني اللبيب مرجع سابق ص 81.
[24] – هذا البيت مجهول القائل وهو في الخزانة 410/4، وفي المغني ص 81. ومعاني القرآن للفراء 144/2 وغيرها.
[25] – إعراب الجمل وأشباه الجمل مرجع سابق ص 77.
[26] – محمد الطاهر بن عاشور التونسي، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس 1984م، 279/9.
[27] – انظر الجملة التفسيرية بالقرآن بتصرف مرجع سابق ص 21.
[28] – الجملة التفسيرية مرجع سابق ص 19.
[29] – نفس المرجع السابق والصفحة.
[30] – المرجع السابق ص 20.

[31] – فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت 1978م، ص 117.
[32] – مغني اللبيب، مرجع سابق ص 379.
[33] –المختار من أبواب النحو، مرجع سابق، ص 139 وما بعدها.
[34] – مغني اللبيب، المرجع السابق 381 – 382.
[35] – أبو زكريا يحي بن محمد السوسي: شرح أرجوزة الإمام الزواوي، دار الرشاد الحديثة، ط 1، الدار البيضاء: 2003. ص 33.
[36] – مغني اللبيب مرجع سابق: 363.
[37] – شرح أرجوزة الإمام الزواوي لأبي زكريا يحي بن محمد السوسي مرجع سابق: ص 50.
[38] – المختار من أبواب النحو، مرجع سابق ص 76– 77.
[39] – المرجع السابق ص 77.
[40] – المرجع السابق ص 77–78.
[41] – أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، ط1، مصر، 1987م، ص 374.
[42] – مغني اللبيب، مرجع سابق ص 381.
[43] – المرجع السابق والصفحة.
[44] – شهاب الدين بن عباس أحمد بن محمد العنابي: الحلل في الكلام عن الجمل، دراسة وتحقيق إبراهيم محمد أبو عبادة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1 1996 ص 46.
[45] – جلال الدين السيوطي: همع الهوامع، دار الفكر دون طبعة، بيروت دون تاريخ 1/ 248.
[46] – الجملة التفسيرية في القرآن مرجع سابق ص 130.
[47] – المرجع السابق ص 131– 132.
[48] – المرجع السابق ص 137.
[49] – ابن قتيبة، مشكل إعراب القرآن، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ 1/ 190.
[50] – هذه الأبيات مجهولة القائل وقد ورد الأخير منها في المغني تحت الشاهد رقم 34، كما ورد في الخزانة للبغدادي 559/3.
[51] – مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة، بيروت، بدون تاريخ، 697/2 رقم (1006).
[52] – أبو البقاء العكبريّ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، ط 1، بيروت 2002. ص 237.